مشاركة المرأة التونسية في الحياة السياسية

م.د. دوثر طه ياسين الباحثة: زينب كاظم ناهض
جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية

تعتبر المرأة غاية جوهرية لتحقيق التنمية الانسانية الشاملة ، لذلك شكلت قضية المرأة محور اهتمام المجتمع الدولي مما ادى الى تدويل الحقوق الانسانية للمرأة وتمكينها من كافة حقوقها ، وذلك من خلال تفعيل الشراكة بينها وبين الرجل على اساس مبدأ المساواة الحقيقية بينهما كشرط اساسي لتحقيق مشاركة امثل للمرأة في كافة المجالات وخاصة السياسية منها ، وكان من نتيجة تزايد الضغوط الاجنبية بخصوص مشاركة المرأة في الحياة السياسية ان بذلت دولة تونس، منذ الاستقلال جهوداً مضاعفة من خلال ادماج حقوق المرأة في النصوص القانونية ، واقحامها في الحياة السياسية بفعل نظام الحصص (الكوتا النسائية) ،ورغم هذه الجهود يوجد هناك ضعف في دور المرأة التونسية في مراكز صنع القرار ولازال حضورها دون المستوى المطلوب ، فحضورها في البرلمانات كان ضعيفاً ، ودورهن في حكومات هذه الدولة ضعيف ومتأخر ، إذ لم تصل المرأة في تونس الى الحكومة الا في عام ١٩٨٢، ولا يختلف الامر بالنسبة للمجالس المحلية حيث يتسم حضورهن بالضعف بشكل عام ، كما ان هناك تقاعس من معظم الاحزاب التونسية في دمج المرأة في صفوفها ، بالإضافة الى ذلك توجد هناك فجوة كبيرة بين النصوص القانونية وبين واقع الممارسة السياسية للمرأة. الكلمات المفتاحية:المشاركة السياسية ، المراة التونسية

Abstract

Women are essential for achieving comprehensive human development. Therefore, the issue of women has been the focus of attention of the international community, which has led to the internationalization of women's human rights and the empowerment of all their rights. Through the activation of the partnership between them and men on the basis of the principle of real equality between them as a prerequisite for achieving the optimal participation of women in all areas, especially political ones. As a result of increasing foreign pressure on women's participation in political life, The country Tunisia, have made double efforts since independence by integrating women's rights into legal texts and bringing them into political life due to (woman's quota) quotas , Despite these efforts, there is a weakness in the role of Tunisia women in the decision-making centers and their attendance is still substandard. Their presence in the parliaments of the three country was weak and their role in the governments of these countries is weak and late, In Tunisia, women only represented or got government's position in 1982This is not the case for local councils, where their presence is generally weak. There is also a failure by most Tunisia parties to integrate women into their ranks. In addition, there is a large gap between legal texts and women's political practice.

The political participation.women tunisia

الكلمات المفتاحية: المشاركة–المراة–السياسية–صنع القرار–الانتخابات–الكوتا

المقدمة

أن موضوع المشاركة السياسية للمرأة يحتل مركزاً متقدماً ضمن اولويات واهتمامات الحكومات واتجاهات الرأي العام المختلفة ، واصبح هذا الموضوع دليلاً على مدى تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات خاصة بعد ازدياد الحركات التي تدعو الى تعزيز حقوق الانسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص ، كذلك حظيت قضية المشاركة السياسية للمرأة باهتمام المنظمات الدولية التي سعت جاهدة الى وضع المعاهدات وعقد المؤتمرات الخاصة بالمرأة والتي اصبحت مرجعاً لكل الحكومات لتفعيل الحقوق السياسية للمرأة ، وازداد وعي المجتمع الدولي خلال السنوات الاخيرة بدور المرأة الاساسي في التنمية ، نظراً لان التنمية المستدامة والمتوازنة هي التي تستهدف جميع افراد المجتمع ، وبسبب ادراك الارتباط الوثيق بين قضية تحرر المرأة وبين قضية تحرر المجتمع من جهة ، وادراك اهمية وخصوصية الدور الذي تؤديه المرأة في المجتمع من جهة اخرى ، اصبح من المسلمات انه لا يمكن حدوث تحولات اجتماعية كبيرة في اي مجتمع من دون دور فعال للمرأة وللحركة النسائية المنظمة ، وبقدر تعلق الامر بالمشاركة السياسية للمرأة المغاربيه نجد ان الحركة النسوية في هذه الدول وخاصه تونس خاضت نضالاً طويلاً ، وكشفت عن رغبة حقيقية في منافسة الرجل على القيادة والمشاركة في اتخاذ القرار والمساهمة في بناء الديمقراطية الناشئة في دولها ، هذا وقد شهدت الدول المغاربية خلال العقود الاخيرة تحولات هامة سواء كان ذلك في الفضاء الخاص أو الفضاء العام ، ويمكن ارجاع هذه التحولات الى تضافر عوامل عديدة مثل اقرار التعليم المجاني والاجباري للجنسين ، وخروج النساء الى العمل ، واصدار النصوص القانونية التي تؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة ، كذلك يعد اصدار قوانين الاحوال الشخصية من اهم هذه التحولات ، وتعتبر خطوة متقدمة للقضاء على التهميش ضد المرأة في الجانب الاجتماعي ، إذ كانت هذه القوانين سابقة على اصدار الدستور كما هو الحال في تونس ، وبهذا استطاعت المرأة التونسيه اقتحام الحياة العامة واتجه المجتمع التونسي نحو ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في العديد من المجالات ، وشهدت الهيمنة الذكورية تراجعاً ، لكن مع ذلك ظلت هناك فجوات ما زالت قائمة ، إذ بقى حضور المرأة في الحياة العامة وعلى المستويات الوطنية والمحلية ضعيفاً لسنوات عديدة ولم يشهد تطوراً الا خلال السنوات الاخيرة وذلك بسبب الاخذ بنظام الكوتا .

لذلك جاء هذا البحث لتسليط الضوء على اهمية المشاركة السياسية للمرأة التونسية، وتم اختيار الفترة الزمنية من الاستقلال وحتى عام ٢٠١٧ ، في محاولة للوقوف على اهم التطورات التي تعرضت لها مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسيه.

مشكله الدراسة

تنطلق مشكلة الدراسة من عدة تساؤلات وهي :-

١- هل استطاعت المرأة التونسيه بنضالها الطويل من الوصول الى سدة الحكم عن طريق الانتخابات ؟

٢- هل اثر تطبيق نظام الحصص النسائية (الكوتا) على التمثيل السياسي للمرأة التونسيه ؟

فرضية الدراسة :

رغم النضال الكبير للمرأة المغاربية الا ان وصولها الى مراكز صنع القرار مازال ضعيفاً ، وهذا نابع بالدرجة الاولى من ضعف وجودها في الاحزاب السياسية ، ورغم ان اعتماد نظام الحصص النسائية في الانتخابات الوطنية والمحلية ادى الى تطور نسب التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة ، لكن بقى هذا التمثيل دون المستوى المطلوب قياساً بارتفاع نسب النساء المتعلمات والمثقفات

المبحث الاول : مفهوم المشاركه السياسيه للمراه والمفاهيم المقاربه لها .

سنتعرف في هذا المبحث على مفهوم المشاركة السياسية بشكل عام وتطورها والمفاهيم المقاربة لها .

اولا / المفهوم :

لقد تعددت مفاهيم المشاركة السياسية نتيجة لاختلاف وجهات النظر للمفكرين فقد أهتم الكثير من المفكرين والعلماء بمفهوم المشاركة السياسية سواء أكانوا من الغرب أو العرب .

فقد عرفها وينير هي كل عمل ارادي ناجح أو فاشل منظم او غير منظم مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء الى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو أدارة الشؤون العامة للبلاد أو اختيارات الرؤساء على كافة المستويات الحكومية محلية أو وطنية [1] .

ويعرفها فيليب برو على انها مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المواطنون وتكون قابلة لان تعطيهم تأثراً على سير العملية السياسية ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي تعتبر فيها قيمة أساسية لمفهوم المواطنة[2].

اما هربرت ماكلوس يعرفها على انها تلك الانشطة الادارية التي يزاولها اعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، اي انها تعني اشتراك الافراد في مختلف مستويات النظام السياسي

اما بالنسبة للباحثين العرب فقد تطرقوا الى توضيح مفهوم المشاركة السياسية ومنهم داود الباز الذي عرفها على انها اعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والاسهام في تعزيز مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه [4] .

وعرف عبد السلام نوير المشاركة السياسية على انها عملية ديناميكية يشارك فيها الفرد في الحياة والسياسة لمجتمعه بشكل ارادي وواعي من اجل التأثير في المسار السياسي العام بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقي وتتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الانشطة اهمها الاشتراك في الاحزاب والترشيح للمؤسسات التشريعية والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت [5] .

([1]) نقلا عن ابراهيم ابرش ، علم الاجتماع السياسي ، ط١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص ٢٤٩ .

([2]) فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، ط ١، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٣٠١ .

([3]) نقلا عن مولود زايد الطيب ، علم الاجتماع السياسي ، دار الكتب الوطنية ، ليبيا ، ٢٠٠٧، ص ٨٧ .

([4]) داود الباز ، حق المشاركة في الحياة السياسية (دراسة تحليلية للمادة ٦٢ من الدستور المصري مقارنة مع النظام في فرنسا) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥ .

([5]) نقلا عن الطاهر علي محبوب ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، ط ١ ، دار العلم والايمان ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٠٠ .

ويشير عبد المنعم المشاط الى انها : ((شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد أو مساندة أو معارضة لكونها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الافراد والجماعات الذين يقدمون عليها [٦] .

وبقدر تعلق الامر بالمشاركة السياسية للمرأة نجد أن أقرب التعاريف التي تشير الى موقع المرأة في المشاركة السياسية هو تعريف الدكتور عمر الخطيب حيث اشار اليها بانها ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبدون تمييز حق المساهمة في صنع السياسات العامة للبلاد وحق المساهمة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها واطلاق قواها الخلاقة من اجل تحقيق الاهداف المرجوة [٧] .

ويقدم الباحث تعريفاً مبسطاً للمشاركة السياسية على انها ذلك النشاط الاداري الذي يقوم به الافراد للتأثير في عملية صنع القرار السياسي ويتطلب هذا النشاط من الافراد مستوى عالي من الوعي والثقافة ليكونوا مؤثرين فاعلين في مجريات الامور السياسية للبلد.

تطور المشاركة السياسية :

اقتصرت المشاركة السياسية في البداية على اختيار الممثلين عن طريق القرعة وتكتفي بانتخاب القضاة والموظفين السامين في المالية بالخصوص وكان الاختيار الذي يتم عن طريق القرعة يعتبر من ارقى الممارسات الديمقراطية بينما كان ينظر الى الانتخاب على انه يؤدي الى الحكومة الارستقراطية أو حكومة الاقليات وهذه الطريقة كانت معتمدة في الجمهوريات الايطالية في القرون الوسطى وفي عصر النهضة ، ولم يظهر الانتخاب في فرنسا خلال زمن الملكية المطلقة ولم يبدأ العمل به الا بعد الثورة الفرنسية إذ تزامن مع دستور ١٧٩١ عندما اعترف الدستور بالحق في الاقتراع المقيد بدفع ضريبة للرجال ، وتحول بعد ثورة ١٨٤٨ الى اقتراع عام لفائدة الرجال دون النساء ، ولم يحصل المواطنون على حق الاقتراع العام الا تحت ضغط الحركات الاجتماعية والسياسية والاحزاب السياسية والنقابات وقد تطور مفهوم المشاركة السياسية واتخذ مظاهر مختلفة واتسع مفهوم الاقتراع العام وعم اغلب الدول والانظمة السياسية وشمل الاغنياء والفقراء والنساء والرجال وانتشرت النشاطات السياسية والتظاهرات الجمعياتية باعتبارها ارقى مظاهر المواطنة [٨] .

ويعتبر التصويت اكثر انماط المشاركة السياسية شيوعاً وتعرفه الانظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء مع خلاف في دلالاته ودرجة تأثيره فهو في الاولى آلية للمفاضلة بين المرشحين واختيار ممثلي

---

(٦) نقلا عن ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، ط ١ ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٨٢ .

(٧) عمر ابراهيم الخطيب ، التنمية والمشاركة السياسية في اقطار الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٨ .

(٨) حفيظة شقير ، محمد شفيق صرصار ، النساء والمشاركة السياسية : تجربة الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية ، منشورات المعهد العربي لحقوق الانسان ، تونس ، ٢٠١٤ ، ص ١١-١٢ .

الشعب بدرجة كبيرة من الحرية اما الانظمة الدكتاتورية فتستخدم الانتخاب هنالك للدعاية وكسب التأييد والشرعية لمن هم في مواقع السلطة اكثر من كونها اداة للاختيار السياسي الواعي والتأثير في شؤون الحكم والسياسة من قبل الجماهير [٩] .

٢- المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية

لا يمكن دراسة ظاهرة المشاركة السياسية دون التعرض لبعض المفاهيم المرتبطة بها مثل :-

_ المشاركة السياسية وقوة التأثير

من الضروري تزويد الانسان بالعلم والتكنولوجيا ولا يجب ان يفتقر تأهيله على استقبالها فقط بل يجب ان يكون قادراً على المشاركة في تغير طرق مجالات العلم والتكنولوجيا كذلك ايجاد حلول للمشاكل التي تنتج عنها حيث أن انسان المستقبل الواسع سوف يؤدي الى تحول في ثقافة المشاركة وهذا يعني سيكون هناك اصرار بأن العلم هو مفتاح العالم الذي نعيشه وليس من الانصاف أن يكون قاصراً على أفراد معينين في الوقت الذي تظل اعداد أخرى غير مشاركة ، فالإنسان المعاصر هو الانسان الذي يعتقد أن بمقدوره أن يتعلم بسرعة وأن يساهم بدرجة أساسية ويسيطر على بيئته لكي يحقق أهدافه بدلاً من ترك مصيره دون المشاركة في صنع القرار حيث أن هناك الكثير من القوى الموجودة داخل المجتمع تعمل لمصلحتها الخاصة ومن خلال المشاركة تكون هناك مواجهة للتأثير عليها فيتحقق التوازن لصالح المجتمع [١٠] .

المشاركة السياسية والتنشئة الاجتماعية – السياسية

يعرف أثر التنشئة الاجتماعية – السياسية على عملية التحول الديمقراطي من خلال العلاقة بين والتنشئة الاجتماعية – السياسية والمشاركة السياسية والدور الذي تؤديه من خلال مؤسساتها في طبع قيم اجتماعية معينة لدى الافراد وعكسها في سلوكهم السياسي وطبيعة مشاركتهم في الحياة السياسية [١١] .

ويرى زين العابدين أن التنشئة الاجتماعية تعني عملية اكساب الفرد الخصائص الاساسية للمجتمع الذي يعيش فيه ممثلة بالقيم والاتجاهات والاعراف السائدة في مجتمعه ومعايير السلوك الاجتماعي المرغوب في هذا المجتمع وهي عملية مستمرة عبر الزمن تبدأ من اللحظات الأولى من حياة الفرد الى وفاته [١٢] .

اما التنشئة السياسية فقد عرفها مولود زايد على انها عملية من عمليات التنشئة الاجتماعية والتي تقوم فيها قنوات ومصادر التنشئة السياسية بزرع القيم والمبادئ السياسية السائدة في المجتمع لدى الافراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين حيث يقوم الفرد بترجمة تلك القيم والمبادئ الى سلوك يومي يساعد من خلاله على تنقية المجتمع الذي يعيش فيه محافظاً على أطاره السياسي

---

(٩) كمال المنوفي ، اصول النظم السياسية المقارنة ، ط ١ ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ٣٤٠ .

(١٠) سامية خضر صالح ، المشاركة السياسية والديمقراطية : اتجاهات حديثة نظرية ومنهجية تساهم في فهم العلم من حولنا ، مكتبة الانجلوا المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥-٢٦ .

(١١) ياسين البكري ، صالح كريم تركي ، التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق ، ط ١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٢٣٧ .

(١٢) زين العابدين درويش ، علم النفس الاجتماعي : أسسه وتطبيقاته ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٦٨ .

ولذلك فان التنشئة السياسية تختلف من مجتمع لأخر تبعاً للبيئة السياسية لتلك المجتمعات [١٣] .

ويمكن القول أن للتنشئة الاجتماعية السياسية اثر كبير في عملية المشاركة السياسية التي هي من أهم مستلزمات التحول الديمقراطي ذلك لان ما تغرسه في الافراد من قيم وخبرات هو الذي سوف يحدد دورهم في العملية السياسية بوصفهم مساهمين أو غير مساهمين من العملية السياسية فهي تسعى الى تعزيز وتقوية دور المواطنين في أطار النظام السياسي عن طريق مشاركتهم في عملية صنع القرارات السياسية أو التأثير فيها واختيار القادة [١٤] .

وعليه فأن مدى عزوف الفرد عن المشاركة السياسية والاشتراك فيها يتوقف على التنشئة الاجتماعية – السياسية مما يكتسبه الفرد من خبرات واتجاهات عن طريق عملية التنشئة وفي جميع مراحل حياته اما أن تجعل المواطن مشارك أو غير مشارك في عملية صنع القرار والحياة السياسية العامة [١٥] .

_ المشاركة السياسية والوعي

يوجد هناك ارتباط وثيق بين مفهوم المشاركة السياسية وبين مفهوم الوعي ويعرف الوعي أنه مجموعة ما يتحصل من الشعور والادراك والتروع وهو نتيجة عمليات ذهنية وشعورية معقدة ولا ينفرد التفكير وحده بتشكيل الوعي حيث يوجد الى جانبه الحدس والخيال والاحاسيس والمشاعر والارادة والضمير ، وايضاً هناك مبادئ وقيم ومرتكزات الفطرة والظروف التي تكتنف حياة الانسان وهذا الخليط الكبير من مكونات الوعي يعمل بشكل معتمد جداً أو يشارك كل مكون بنسبة تختلف من فرد الى اخر مما يجعل لكل فرد نوعاً من الوعي يختلف عن نوع الآخرين [١٦].

اما الوعي السياسي فيعرف على أنه هو الادراك الصحيح لمجريات الواقع السياسي ولما يحدث فيه من تطورات وأحداث ، وعبارة أخرى هو المعرفة الدقيقة لغايات القوة المؤثرة في العالم الذي يحيط بنا ومعرفة الأهداف الحقيقية خلف مواقعها وتحركاتها ومشاريعها[١٧] .

وتتجلى العلاقة بين المشاركة السياسية والوعي على أساس أن الفرد لا يستطيع ان يساهم في مجال السياسة وهو في حالة استرخاء فعلى المواطن الذي يدلي بصوته في الانتخابات ان يقوم بالتوقيع على بطاقة الانتخابات وكتابه خطابات والتوجه الى مكان الاقتراع فالأفراد يقومون بهذه النشاطات وهم على وعي بذلك ، وايضاً يساعد الوعي لدى الافراد على فهم كيفية عمل النظام السياسي وآليات صنع القرار ويولد القدرة على ادراك ترابط الامور والاحداث والابعاد وكذلك التمتع بالحس النقدي والتحليلي والرغبة بالتعاطي مع الشأن العام ومن ثم يمكن اعتبار المشاركة السياسية مرتبطة بالوعي على اساس أن الافراد لا بد أن يكونوا مدركين للنشاط

---

(١٣) مولود زايد الطبيب ، دور التنشئة الاجتماعية في تنمية المجتمع ، ط ١ ، المؤسسة العربية الدولية للنشر ، عمان ، ٢٠٠١، ص٣ .

(١٤) ياسين البكري ، صالح كريم تركي ، التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٢ .

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٢٤١ .

(١٦) عبد الكريم بكار ، تجديد الوعي ، ط ١ ، دار القلم ، دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠ .

(١٧) عماد حماده ، الوعي والتحليل السياسي ، ط ١ ، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩ .

الذي يقومون به سواء أكان هذا النشاط عقلاني أو غير عقلاني ولكنه نشاط واعي [١٨] .

المبحث الثاني :الواقع السياسي للمراة التونسية

اولا : واقع المرأة السياسي في المؤسسات الرسمية

تشمل المؤسسات الرسمية كل من السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية ، وكذلك الحكومات المحلية .

١- المرأة التونسية في السلطة التشريعية

في تونس تم في عام ١٩٥٦ وعلى اثر الاستقلال دعوة التونسيين الى انتخاب اعضاء المجلس التأسيسي لوضع دستور للبلاد ، ومما يلفت النظر ان النساء استبعدن من العملية الانتخابية بصفة ناخبات او مترشحات ، واقتصر الاقتراع على الذكور [١٩] .

وقد ولد هذا الاقصاء ردة فعل من قبل النساء اللواتي كان لهن دور في محاربة الاستعمار وناضلن من اجل المواطنة والتحرر، مما دفع السلطة السياسية الى رفع هذا الاستثناء عام ١٩٥٧ عند تنظيم اول انتخابات بلدية وبذلك تمكنت النساء من ممارسة الحق في الانتخاب والترشيح ، وعند اصدار الدستور التونسي في حزيران /١٩٥٩ تغير الوضع ومنحت النساء كل الحقوق السياسية وشاركت بالعمل السياسي وفي الوظيفة التشريعية [٢٠] .

لقد احرزت المرأة تقدماً بطيئاً في مجلس النواب ولكنه ملحوظ حيث ارتفعت نسبة النواب من النساء من (١,١٢%) عام ١٩٥٧ الى (٤,٢٦%) عام ١٩٨٩ [٢١] . وقد انتخبت اول برلمانية تونسية في عام ١٩٥٩ وهي السيدة راضية حداد [٢٢] . واختلفت نسب حضور النساء في البرلمانات منذ الاستقلال حتى التسعينات ولكنها في كل السنوات كانت اقل بكثير من نسب تواجد الرجال .

وفي عام ٢٠٠٢ اصبح السلطة التشريعية تمارس بواسطة مجلسين نتيجة التحويرات التي حصلت خلال هذه العام ، مجلس النواب ينتخ اعضائه عن طريق الاقتراع العام المباشر، ومجلس المستشارين ينقسم اعضائه من ناحية بالانتخاب من بين اعضاء الجماعات المحلية المنتخبين ومن بين الاعراف والفلاحين والاجراء بترشيح من المنظمات المهنية ، ومن ناحية اخرى بالتعيين من قبل رئيس الجمهورية حيث يتم اختيارهم من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية ، ولم تأت هذه التحويرات بجديد من حيث المساواة بين الجنسين [٢٣] .

---

(١٨) سامية خضر صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ .

(١٩) سناء بن عاشور ، مشاركه المراه التونسيه في الحقل السياسي،في المشاركه السياسيه للمراه العربيه:تحديات امام التكريس الفعلي للمواطنه،دراسات ميدانيه في احد عشر بلدا عربيا،ط١،المعهد العربي لحقوق الانسان،تونس،٢٠٠٤، ص ١٠٢ .

(٢٠) حفيظة شقير وآخرون ، الاداء البرلماني للمرأة العربية : دراسة حالات مصر وسوريا وتونس ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢٤ .

(٢١) بارعة النقشبندي ، المشاركه السياسيه للمراة في الاردن وبعض الدول العربيه ،ط١،المؤسسه العربيه للدراسات والنشر،بيروت ، ص ٧٩ .

(٢٢) عزوز بن تمسك ، المراه ومواقع صنع القرار في تونس،مجله ابحاث قانونيه وسياسيه،العدد

(١)،ج١،جامعه محمد الصديق بن يحيى جيجل كليه الحقوق والعلوم السياسيه،الجزائر،ص٤٢.

(٢٣) سناء بن عاشور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٩ .

وقد بلغت نسبة حضور المرأة في مجلس النواب في عام ٢٠٠٤ (٢٢,٧%) من خلال انتخاب (٤٣) امرأة نائبة ، ثم اصبحت (٢٧,٥٩%) عام ٢٠٠٩ من خلال انتخاب (٥٩) نائبة ، اما مجلس المستشارين الذي بدأ عمله اثر انتخابات اكتوبر ٢٠٠٤ ، فقد ضم في صفوفه (١٧) عضواً من النساء بما يمثل نسبة (١٥,٢%) ، وتتولى امرأة خطة نائبة ثانية لرئيس مجلس النواب [٢٤] .

ونتيجة الاحداث الجديدة بعد ٢٠١١/١/١٤ اعدت الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة عدداً من المشاريع التي وقعها رئيس الجمهورية واصبحت لها قوة القانون ومن اهمها قانون انتخاب مجلس وطني تأسيسي واقرار مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في القوائم المترشحة [٢٥] .

ورغم ان هذا القانون يعتبر مكسباً قانونياً الا انه ذا فاعلية محدودة على مستوى الممارسة والواقع ، إذ بلغت نسبة النساء المشاركات في انتخابات ٢٠١١/١٠/٢٣ حوالي (٤٦%) من مجموع الناخبين ولم يتجاوز عدد النساء اللاتي ترشحن الى عضوية المجلس الوطني التأسيسي وترأسن القائمات الانتخابية سوى (١٢٨) قائمة اي بنسبة (٧%) ، اما النساء الفائزات في الانتخابات التشريعية كان (٦٥) امرأة من مجموع (٢١٧) نائباً ، وبذلك ولم تنتج تمثيلية نيابية نصفية او حتى متقاربة بين الجنسين في هذا المجلس ، ولم يكن حضور المرأة على مستوى رئاسة القائمات الانتخابية الحزبية مهماً [٢٦] .

وفي انتخابات مجلس نواب الشعب الجديد في تونس ٢٠١٤/١٠/٢٦ تم انتخاب (٦٨) امرأة من اصل (٢١٧) عضواً اي ما يمثل نسبة (٣١,٣٣%) من اعضاء المجلس [٢٧] . وعلى الرغم من ان النساء في تونس لم تحصل على النسبة المقررة لها وفق مبدأ التناصف الا ان تمثيلها في البرلمان يعد مرتفعاً مقارنة مع الدول الاخرى ، وهذا ما اشار اليه الاتحاد البرلماني الدولي ، إذ اعلن ان تونس تأتي في صدارة البلدان العربية من حيث نسبة تواجد المرأة في البرلمان ، حيث احتلت تونس المرتبة (٥٩) من جملة (١١٧) دولة شملتها دراسة الاتحاد البرلماني الدولي وتفوق تونس ايضاً من حيث عدد النائبات البرلمانيات بلدان غربية مثل فرنسا وايطاليا [٢٨] .

٢-المرأة التونسية في السلطة التنفيذية

لقد شهدت تونس منذ عام ١٩٨٣ تطوراً هيكلياً وتم انشاء وزارة الاسرة والنهوض بالمرأة وقد تعهدت بمسؤولياتها شخصيات نسائية تنحدر اغلبها من المنظمة الوطنية للمرأة التونسية التي اسست في عام ١٩٥٦،

---

[٢٤] مريم الناصري ، المرأة التونسية صراع مستمر في الحياه السياسية ، على الموقع الالكتروني الاتي:- Httpd://www.dapp.dk في ٢٠١٥/٧/٧ .

[٢٥] احمد كرعود ، تونس ثورة الحرية والكرامة : في الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات ، ط١، مؤسسة درغام ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٤٦ .

[٢٦] مصباح الشيباني ، المشاركه السياسيه للمراه العربيه ومالاتها المتعثره في الانتقال الديمقراطي الراهن:التجربه التونسيه مثالا،المجله العربيه للعلوم السياسيه،العددان(٤٨،٤٧) ،مركز دراسات الوحده العربيه،بيروت،٢٠١٥،ص١٦١ .

[٢٧] سكينة بوراوي وآخرون ، المرأة العربية والتشريعات : تقرير تنمية المرأة العربية ٢٠١٥ ، مركز المرأة العربية للبحوث والتطوير (كوثر) ، تونس ، ٢٠١٤ ، ص١٣ .

[٢٨] وصال نجيب العزاوي ، المراه العربيه والتغيير السياسي،ط١،دار اسامه للنشر والتوزيع،الاردن،٢٠١٢، ص ٩١ .

وكانت تابعة عضوياً ووظيفياً للحزب الدستوري الحاكم ، وقد تعززت مشاركة المرأة في الحكومة بتقلد النساء المناصب الوزارية وهذا بوجود وزيرتين احدهما على راس وزارة التكوين المهني والتشغيل والثانية على راس وزارة شؤون المرأة والاسرة ، كما تم تعيين كاتبتي دولة لدى وزير الصحة العمومية ولدى وزير التجهيز والاسكان كما تم تعيين كاتبة دولة ثالثة لدى وزير الشؤون الاجتماعية [٢٩] .

وفي عام ١٩٩٣ لم تبقى سوى وزيرة مكلفة بشؤون المرأة ومستشارة لدى الرئاسة مكلفة بالشؤون النسائية [٣٠] .

كما اقدمت الحكومة من اجل دعم ما اطلقت عليه "بنفاذ المرأة الى مواقع القرار" على اختيار بيروقراطي وذلك باختيار (١٧) امرأة يعملن من اجل تنفيذ هذه المهمة في جميع الدواوين الوزارية [٣١] . وبقى تمثيل المرأة ضعيفاً بعد ذلك ايضاً ففي عام ٢٠٠١ كان هناك وزيرتان من جملة (٢٩) وزيراً ، وثلاث نساء كاتبات دولة من جملة (١٨) اي بنسبة (٩,٢٥%) وكان الامر يتعلق [٣٢] :

١- وزيرة شؤون المرأة والاسرة والطفولة والمسنين

٢- كاتبة الدولة المكلفة بالمؤسسات الاستشفائية

٣- كاتبة الدولة المكلفة بالطفولة والمسنين

٤- كاتبة الدولة المكلفة بالشؤون الإعلامية والانترنيت والبرمجيات الحرة

٥- كاتبة الدولة المكلفة بالنهوض الاجتماعي

وفي عام ٢٠٠٤ كان هناك في الحكومة (٧) نساء من اصل (٤٧) عضو في الحكومة وتراجع العدد في حكومة ٢٠٠٩ الى وزيرة واحدة من اصل (٣٠) وزير، واربع كاتبات دولة من اصل (١٣) كاتباً للدولة ، وبعد عام ٢٠١١ ورغم الجهود والتي بذلت من قبل التيارات النسوية فأن حضور المرأة في مراكز السلطة ظل محدوداً جداً [٣٣]

٣- المرأة التونسية في السلطة القضائية

عينت أول امرأة قاضية في تونس عام ١٩٦٨ ، وفي عام ١٩٨٨ اصبح هناك (٨٨) قاضية من بين (٧٣٣) قاضياً اي بنسبة (١٠,٥%) وقد تضاعفت هذه النسبة خلال عشر سنوات حيث بلغ عدد النساء (٢٥٨) من مجموع (١١٠٥) قضاة اي بنسبة (٢٣,٣%) ، ثم زادت هذه النسبة الى (٢٤%) عام ١٩٩٨ وهي اعلى نسبة موجودة في البلدان العربية والاسلامية التي تسمح قوانينها بتعيين قاضيات ، وشهد عام ١٩٩٧ طفرة في تزايد عدد القاضيات إذ بلغ (٢٩٠) قاضية من مجموع (١٢٨٢) قاضياً اي بنسبة (٢٢,٦%) موزعات كالآتي : (٢٦٥) قاضية (قاضيات قانون عام) من مجموع (١١٥٠) قاضياً اي بنسبة (٢٤,٢%) ، (١٥) قاضية (قاضيات في ديوان المحاسبة) من مجموع (٨٢) قاضياً اي بنسبة (١٨,٢٩%) ، (١٠) قاضيات المحكمة الادارية من

---

[٢٩] سناء بن عاشور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .

[٣٠] خديجة الشريف ، وضعية النساء في تونس : في المرأة العربية الوضع القانوني والاجتماعي : دراسة ميدانية في ثمانية بلدان عربية مع دراسات تأليفية ، ط١، المعهد العربي لحقوق الانسان ، تونس ، ١٩٩٦ ، ص ٩٧ .

[٣١] وصال نجيب العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١ .

[٣٢] بثينة قريع ، استقراء الوضع الراهن لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس ،مركز المرآه العربية للبحوث والتدريب(كوثر) ، تونس ،٢٠٠٩ص ص ٩٤-٩٥ .

[٣٣])بثينه قريع،جورجيا ديباولي،واقع النوع الاجتماعي في تونس،اعداد:الاتحاد الاوربي وجمهوريه تونس،٢٠١٤،ص٥٥

مجموع (٥٠) قاضياً بنسبة (١٠%) ولأول مرة عينت امرأة في عام ١٩٩٨ رئيس اول لديوان المحاسبة وهي من اسمى المناصب القضائية في البلاد ، وفي اذار عام ٢٠٠٠ تم ترفيع قاضية لتتولى لأول مرة منصب رئيس اول احدى محاكم الاستئناف[٣٤].

وبلغ حضور النساء في السلطة القضائية (٣٣,٢٩%) من مجموع (١٩٩٤) قاضياً خلال السنة القضائية ٢٠١٢-٢٠١٣ ، ومن المتوقع ان ترتفع هذه النسبة خلال السنوات القادمة وجاء ذلك نتيجة ارتفاع نسبة النساء ضمن الملحقين القضائيين بالمعهد الاعلى للقضاء حيث بلغت (٦٠,٧%) خلال ٢٠١٠-٢٠١١ و(٥٤%) خلال ٢٠١١-٢٠١٢ ، (٤٥,٥%) خلال ٢٠١٢-٢٠١٣ ، (٥٥%) خلال ٢٠١٣-٢٠١٤ وسجلت النساء حضورهن في الهيئة الوقتية للأشراف على القضاء العدلي ب(٣) قاضيات منتخبات من مجموع (١٠) قضاة [٣٥] .

رابعاً / المرأة التونسية في المجالس المحلية

في تونس تم ضبط شروط الترشيح لعضوية المجالس البلدية وفق الفصل (١١٢) من المجلة الانتخابية : يمكن ان ينتخب بصفة اعضاء بالمجلس البلدي كافة الناخبين بدائرة البلدية البالغ سنهم (٢٣) سنة على الاقل يوم تقدم ترشحهم ، وبموجب الفصل الثاني من هذه المجلة فأن الناخبون هم جميع التونسيين والتونسيات ، كما ان اول انتخابات شاركت بها المواطنات التونسيات بعد استبعادهن من انتخاب المجلس التأسيسي هي الانتخابات البلدية الاولى في تاريخ ١٩٥٧/٣/١٤[٣٦].

وقد زادت نسبة الرئيسات في المجالس البلدية زيادة ملحوظة فمن نسبة (١,٢٩%) عام ١٩٥٧ الى نسبة (١٤%) عام ١٩٩٠[٣٧] .

كما ارتفعت نسبة المشاركات في صفوف المجالس البلدية من (١٣,٣%) عام ١٩٩٠ الى (١٦,٦%) عام ١٩٩٥ ووصلت عام ٢٠٠٥ الى (٢٦%) ، وتعود هذه الزيادة في تمثيل النساء في المجالس البلدية الى قرار الرئيس زين العابدين برفع نسبة حضور النساء في المجالس البلدية الى (٢٥%) من المقاعد كنسبة دنيا ، وما كان امام الاحزاب السياسية الا الامتثال لهذا القرار وقد اخذ حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وهو حزب الرئيس زمام المبادرة حيث رفع نسبة تمثيل النساء في قائماته الى (٢٥%) ، وفي انتخابات ٢٠٠٥ شكلت التجمعات النسائية (٣٥,٦٧%) من مرشحي الحزب ونتيجة لذلك تطور حضورهن في المجالس البلدية الى (٢٩,٠٩%) مستشاره في ٢٠٠٥ [٣٨].

رغم انتخاب النساء في المجالس المحلية ، فأنها لا تحصل على مسؤوليات مهمة ، وتكون القرارات الهامة حكراً على الرجال ، وعلى امتداد قرون ظلت خطة الوالي حكراً على الرجال ، ولم يتم تسمية امرأة والية

---

(٣٤) نائلة السليني الرضوي ، مشاركة المرآه التونسية في الحياة السياسية والتصويت ،سلسلة بحوث المنتدى العربي للمواطنة في المرحلة الانتقالية ،المعهد الدولي للسلام ،تونس ،٢٠١٤ ص ٩ .

(٣٥) التقرير الوطني بكين +٢٠ تنفيذ اعلان وبرنامج عمل بكين ١٩٩٥، وزارة الشباب والرياضة والمرآه والاسرة ،تونس ،٢٠١٤ص ٤٣ .

(٣٦) سناء بن عاشور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٢ .

(٣٧) بارعة النقشبندي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩ .

(٣٨) بثينة قريع ، استقراء الوضع الراهن لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٩ .

الا عام ٢٠٠٤ ، عندما عين الرئيس زين العابدين بن علي امرأة والية على زغوان بولاية سيدي بوزيد [٣٩] .

كذلك خطة العمدة ظلت حكراً على العنصر الرجالي ، ولم يتم تعين اول امرأة عمدة بولاية نابل الا عام ٢٠١٤ [٤٠] . ويثير هذا الوضع الاستغراب إذا علم ان التخلي عن التحجير الجنسي لتقلد مسؤولية الولاية اقر منذ عام ١٩٧٥ [٤١] .

هذا وقد وصلت نسبة حضور النساء في المجالس البلدية عام ٢٠١٠ ، الى (٣٢,٨%) جراء الانتخابات البلدية لعام ٢٠٠٩ ، وبعد احداث ٢٠١١ لم يتم تسمية اي امرأة ضمن الاشخاص الذين تمت تسميتهم على رأس الولايات وكذلك على رأس المجالس البلدية[٤٢] .

وجاءت انتخابات عام ٢٠١٨م لتفوز مرشحة حزب النهضة (سعاد عبد الرحيم) بمنصب شيخ المدينة، لتصبح اول تونسية ترأس بلدية العاصمة، مصرحة بان فوزها بمنصب رئيس البلدية فخر للمراة التونسية[٤٣]

ثانيا : الواقع السياسي للمراة في المؤسسات غير الرسمية

١- المرأة المغاربية في الأحزاب السياسية

تؤثر الاحزاب السياسية تأثيراً كبيراً على مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، إذ تعتبر هي الوسيلة الاساسية التي يمكن للنساء الوصول عن طريقها الى المناصب المنتخبة والقيادة السياسية [٤٤] .

أن تونس لم تعرف تشريعاً يتعلق بتنظيم الاحزاب السياسية الا مؤخراً ، مع صدور القانون الاساسي عدد (٣٢) لعام ١٩٨٨ المؤرخ في ١٩٨٨/٥/٣، وقد جاء هذا القانون للنهوض بالحركة السياسية التي اتسمت بالركود واحتكار كل الفضاء السياسي من طرف الحزب الدستوري بعد منع الحزب الشيوعي في الستينيات ، وجاء في الفصل الثالث من القانون انه (يمنع اي حزب من ان يسند في مبادئه واهدافه او برامجه تمييزاً على اساس اللغة او الدين او الجنس) اي انه منع اي تمييز على اساس الجنس سواء اكان هذا التمييز يستهدف الرجال او النساء ، ويلاحظ ان هناك تزايد مستمر للعنصر النسائي داخل صفوف الحزب الحاكم ، اي حزب التجمع الدستوري الديمقراطي مقابل تراجع نسبي لعددهن في صفوف احزاب المعارضة ، إذ يعتبر حضور المرأة ضعيفاً في مستوى قاعدة احزاب المعارضة وكذلك هيئاتها المسيرة [٤٥] .

وقد ضم الحزب الدستوري في لجنته المركزية في الثمانينات (١١) امرأة من بين (٢٠٠) عضو ، وبلغ عدد اعضائه من النساء (١٠%) اضافة الى (٧) نساء في البرلمان في الفترة من (١٩٨١-١٩٨٦) من بين (١٣٥) نائب هم مجمل اعضاء البرلمان التونسي و

---

(٣٩) محمود عبد العزيز خليفة ، الحقوق السياسية للمرأة في الاسلام : الانتخابات ، الترشيح ، التوظف ، المطبعة الامنية ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٨٧ .

(٤٠) التقرير الوطني بكين +٢٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣ .

(٤١) سناء بن عاشور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .

(٤٢) بثينة قريع جورجيا ديبادلي ، واقع النوع الاجتماعي في تونس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦ .

(٤٣) عادل الثابتي،اول رئيسة لبلدية تونس العاصمة:متمسكة بمنصبي والتغيير خلال شهر، على الموقع الالكتروني الاتي: https//www.aa.com.tr في ٢٠١٨/٥/١٤.

(٤٤) جولي بالينغتون وآخرون ، تمكين المرأة من اجل احزاب سياسية اقوى ، برنامج الامم المتحدة الانمائي والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ،واشنطن، ٢٠١١ ، ص ٧ .

(٤٥) سناء بن عاشور ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٩-١٢٠ .

(٥١٩) اعضاء في المجالس المحلية بنسبة (١٤%) من عدد اعضاء البلديات [٤٦] .

وقد تطور هذا الحضور فيما بعد ففي عام ١٩٩٢ تم بعث امانة متخصصة في شؤون المرأة من ضمن الامانات الدائمة في التجمع الدستوري الديمقراطي ، وقد تحولت هذه الامانة الى امانة مساعدة مكلفة بالمرأة وتأتي هذه الامانة مباشرة بعد الامانة العامة في هيكل الحزب ومهمتها تتمثل في تنسيق عمل (١٥٠٠) خلية نسائية قاعدية وذلك بالتعاون مع الكتاب العامين المساعدين للجان التنسيق الجهوية ، وبذلك ارتفعت نسبة حضور النساء في اللجنة المركزية الى (٢١,٢%) في عام ١٩٩٨ ، ثم اصبحت (٢٦,٤%) عام ٢٠٠٤ ، لتصل الى (٣٧,٩%) عام ٢٠٠٨ وفي هذا العام سميت امرأة في خطة امنية عامة مساعدة مكلفة بالعلاقات الخارجية للتجمع [٤٧] .

ويذكر انه في انتخابات ٢٠٠٤ حصلت نساء التجمع الدستوري الديمقراطي على (٣٩) مقعداً مقارنة ب (٢٠) مقعداً في البرلمان السابق وهي واحدة من اعلى النسب في العالم ويعتبر الحزب الحاكم هذه النسبة مدعاه للفخر كونه ملتزم بضمان ان يكون (٢٥%) على الاقل من اعضاءه من النساء [٤٨] . ويلاحظ ان النساء في الحزب الحاكم لا تعترض على اي من قرارات الحزب مما يدل على تبعية مطلقة للحزب .

وبعد احداث عام ٢٠١١ هبت النساء لتعبئة صفوف الاحزاب وتكوين الجمعيات ولتحفز المشاركة النسائية في الحياة العامة وشاركت بقوة في سبيل انجاح المسار الانتخابي متمسكة بقانون التناصف كورقة رابحة وهي بذلك تتأمل بغدٍ واعد [٤٩] .

رغم ان التمثيل ارتفع بعد احداث عام ٢٠١١ ، الا انه يبقى غير متساوٍ في صفوف الاحزاب السياسية ، وذلك بسبب ضعف تأثيرها في اعداد القائمات الانتخابية وفي اعداد برامج الاحزاب ، وحتى في حال تساوي الكفاءة تمتنع الاحزاب عن اعطاء المرأة مكانتها التي تستحقها ، فنجد ان حزب حركة النهضة الذي حصل على اكبر عدد من النائبات في المجلس الوطني اي (٣٩) نائبة ، لم يضم المكتب التنفيذي للحركة الا امرأة واحدة مسؤولة عن مكتب المرأة والاسرة ،

وهو مكتب تم احداثه بين هياكل الحزب ولديه فروع في بعض الجهات ، ومهمته تنظيم جميع النشاطات المتعلقة بالنساء والاحتفالات والتظاهرات [٥٠] .

وجير بالذكر ان حركة النهضة لم تتطرق في مشروع دستورها الذي اعدته الى حقوق النساء ، إذ اقتصر فصله الثالث على اعتبار ان (كل التونسيين

---

(٤٦) وصال نجيب العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .

(٤٧) بثينة قريع ، استقراء الوضع الراهن لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٠ .

(٤٨) خيري عبد الرزاق وآخرون، التطورات السياسية المعاصرة في شمال افريقيا:(تونس،مصر،ليبيا) انموذجا،الملف السياسي ،العدد (٨٣)، مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،٢٠١١،ص ١٠ .

(٤٩) سنية بن جميع العماري ، حنان شقرون ، تونسيات ومسار الثورة ، سلسلة بحوث الدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة (الكريديف) ، تونس ، بدون سنة نشر ، ص ٧ .

(٥٠) حفيظة شقير ، محمد شفيق صرصار ، النساء والمشاركة السياسية : تجربة الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية ، منشورات المعهد العربي لحقوق الانسان ،تونس، ٢٠١٤ ، ص ص ٤٩-٥٠ .

متساوون امام القانون) ، دون التأكيد على المساواة في الحقوق والواجبات بين التونسيين والتونسيات [٥١] .

٢-المرأة التونسية في منظمات المجتمع المدني :

لم يكن تمثيل المرأة التونسية مقتصر على الاحزاب السياسية وانما امتد الى منظمات المجتمع المدني من خلال:-

١- الجمعيات

بعد حصول تونس على الاستقلال برزت الى الوجود منظمة جديدة هي الاتحاد القومي النسائي التونسي، وهي منظمة قريبة من الحزب الحاكم وكانت تدور في فلك السياسة الحكومية دون اي نقد وبقيت عدة عقود المنظمة الوحيدة المسموح لها للتحدث باسم النساء بصورة مطلقة وفي اواخر السبعينات بدأ بتشكيل تيار نسائي تمحورت مطالبه حول الاستقلالية والديمقراطية باعتبارهما مطلبين لا يتجزأن وهما ضامنين لنجاح العمل الجمعياتي وكان نقطة الانطلاق لهذا النشاط هو نادي الطاهر الحداد بالعاصمة التونسية ، وقد اثمر هذا الحراك بعد سنوات من النضال ومع بداية فترة حكم الرئيس زين العابدين بن علي بالاعتراف بنشاط جمعيتين نسائيتين عام ١٩٨٩ وهما (جمعية النساء التونسيات من اجل البحث والتنمية) (الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات) وكان الهدف الاساسي لهما محاربة جميع اشكال اللامساواة بين الجنسين ونقد ركائز النظام الابوي في تونس وتوسيع مجالات حقوق المرأة[٥٢].

بعد ذلك ازداد عدد الجمعيات مع ولادة ما يزيد عن العشرين جمعية نسائية يختلف نشاطها من جمعية لأخرى ومن اهمها [٥٣] :

١- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات : وتعمل هذه الجمعيات التي تأسست عام ١٩٨٩ من اجل القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، وعلى الرغم من قلة عدد عضواتها فأن الجمعية تتخذ اجراءات فعالة لا سيما في العاصمة لتعزيز المكاسب التي حققتها المرأة كما تقوم الجمعية بمناهضة العنف ضد المرأة ، وفي عام ١٩٩٣ انشأت الجمعية مركز الاستماع والتوجيه للنساء من ضحايا العنف وذلك لتقديم المشورة القانونية.

٢- الجمعية التونسية للأمهات تأسست عام ١٩٩٢ وهي تتمتع بصفة استشاري عام لدى الامم المتحدة ولها عدة فروع داخل وخارج البلاد وتركز الجمعية عملها على ادماج الامهات في عملية التنمية وتعمل على توعية صناع القرار بالوضع الخاص للأمهات وحشد جهود الامهات من اجل تحسين وضعهن داخل الاسرة وفي المجتمع وقد حققت نساء هذه الجمعية نجاحات على المستوى السياسي فرئيسات الجمعيات يعتبرن من ضمن نخبة النساء في الجهات ولهن نشاط وقدرة على التعبئة في المناسبات الوطنية خصوصاً الانتخابات التشريعية والبلدية . ورغم هذه الزيادة في عدد الجمعيات الا انها لم تتمكن من تفعيل دورها في المجتمع على المستوى الكيفي ، نتيجة الضغوط القانونية ، وصعوبة الحصول على التراخيص للاجتماعات ، فعلى الرغم من ان

(٥١) سهام النجار،ريم الحلواس غربال،الدراسه الجامعه الموحده للدراسات الوطنيه المتعلقه بمشروع:تعزيز دور الاحزاب والنقابات في النهوض بالمشاركه السياسيه والعامه للنساء،الاتحاد الاوربي،٢٠١٤، ص ٥٤ .

(٥٢) خديجة الشريف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٠ .

(٥٣) بثينة قريع ، استقراء الوضع الراهن لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس ، مصدر سبق ذكره ص ص ١٠٨ -١٠٩ .

تونس احدى الدول الاكثر تحرراً في منطقة الشرق الاوسط في حقوق المرأة ، الا انها تقمع تكوين الجمعيات وحرية التعبير [٥٤] .

وبعد احداث عام ٢٠١١ ، تطور عدد الجمعيات خاصة بعد مراجعة قانون الجمعيات لدعم استقلالية العمل الجمعياتي ، فازداد عدد الجمعيات من اقل من (١٠,٠٠٠) جمعية قبل عام ٢٠١١ ، الى حوالي (١٦,٠٠٠) جمعية ، وارتفع عدد الناشطين من الجنسين في العمل الجمعياتي ، واستطاعوا الوصول الى مجالات مختلفة كانت محتكرة من قبل الدولة [٥٥] .

لكن هذا العدد المتنامي من الجمعيات لم يكن له اثر فاعل على مستويات صنع القرار، اذ تشير التقارير ان هذا القطاع تحتله النساء دون غيرهن ، وأن حضورهن يكون اكثر في الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي ، وهذا يرجعهن الى الادوار المسندة لهن تقليدياً ، وفي المقابل يكثر الرجال في قطاعات السلطة ، وهم يمارسون عمل جمعياتي له ابعاد واسعة ترتبط بالتنمية الجهوية ، والدفاع عن القضايا ذات البعد الوطني [٥٦] .

٢- النقابات

يعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل من اهم المنظمات التي اعتمد عليها الحبيب بورقيبة للتعبئة السياسية ومقاومة المستعمر، وبعد الاستقلال ساهم هذا الاتحاد (منظمة الاجراء) مع الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (منظمة الاعراف) والاتحاد العام للفلاحين التونسيين (منظمة الفلاحين) في وضع برامج رئاسية ، وخلال الانتخابات التأسيسية ١٩٥٦ والتشريعية ١٩٥٩ اتحدت هذه الاتحادات الثلاثة وكونت جبهة وطنية ، وقد فشل بورقيبة في اضعاف الاتحاد واخضاعه للحزب لأنه منظمة قوية عريقة ، وقد اتسم التمثيل النسائي في المراكز القيادية للاتحاد العام التونسي للشغل بالضعف، فرغم عراقة النقابة التي تأسست منذ عام ١٩٤٦ لم تصل الا امرأة واحدة الى الهيئة الادارية والتي تعني حالياً المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل وهذه المرأة هي شريفة المسعدي [٥٧] .

ونظراً لهذا الوضع انشأت النساء النقابيات عام ١٩٨٢ في صلب مكتب الدراسات التابع للاتحاد العام التونسي للشغل لجنة لدراسة قضايا المرأة العاملة، وقد نظمت هذه اللجنة العديد من التظاهرات النقابية منذ عام ١٩٨٤ ،ولم تشهد اللجنة اي تكريس قانوني الا عام ١٩٩١، وتم تعديل القانون الداخلي للنقابة واضافة الفصل (٤٤) الذي اضفى عليها الصفة القانونية، وحدد اعضائها ب (١٥) عضواً ،والحقها بقسم التثقيف العمالي والتكوين النقابي التابع للمكتب التنفيذي ثم في عام ٢٠٠٢ تم تعديل القانون الاساسي للاتحاد العام التونسي للشغل من قبل المؤتمر الاستثنائي الذي اضاف فصلاً جديداً وهو الفصل (٣٨) الخاص بلجنة المرأة وحسب ما جاء به "لجنة المرأة العاملة لجنة نقابية منتخبة لمدة اربع سنوات، تعمل تحت اشراف القسم المعني وطنياً وجهوياً وقطاعياً ومحلياً وفق

(1) Rabea Naciri, lsis Nusair L'intégration des droits des femmes du Moyen-Orient et de l'Afrique du nord dans le Partenariat euro-méditerranéen , Resean euro-méditerranéen des droits de I Homme , copen hagen k danemark , 2003 .

(٥٥) التقرير الوطني بكين +٢٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .

(٥٦) حورية علمي مشيشي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

(٥٧) سهام النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨ .

المهام والتراتيب التي يضبطها النظام الداخلي للاتحاد[٥٨].

ونظراً لان هذا الاتحاد يعتبر اهم منظمة نقابية في تونس فقد بذلت النساء النقابيات مجهودات كبيرة لتنقيح القانون الاساسي والنظام الداخلي للاتحاد لإيجاد مناخ يوفر المساواة بين الجنسين عبر اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي، ونتيجة ذلك تم تنقيح بعض فصول القانون الاساسي بما يضمن نسبة (٢٠%) لتمثيلية المرأة في كل هياكل الاتحاد من النقابة الاساسية حتى اعلى هرم ، والاعتراف بدور تقريري للمنسقة الوطنية للجنة المرأة العاملة بما يضمن لها حق التصويت إذ يجدر الاشارة انه وفق تعديل عام ٢٠٠٢ لم يسمح لها بحق التصويت [٥٩] .

ومع الانتقال الديمقراطي نلاحظ ان المشهد العام للمنظمات والنقابات في تونس يعكس واقعاً متفاوتاً بين منظمات تجاوزت عوائق تمثيل المرأة، وبين منظمات لا تزال فيها المرأة غير ممثلة بالشكل الكافي إذا لم تكن غائبة، وقد تم رصد ست منظمات تجاوزت مسألة تمثيل المرأة داخل صفوفها وهي : جمعية المحامين الشبان ، جمعية القضاة التونسيين ، نقابة القضاة التونسيين ، نقابة الصحفيين التونسيين ، اتحاد الاساتذة الجامعين الباحثين التونسيين واتحاد الصناعة والتجارة ، وما يلاحظ على هذه النقابات انه بالرغم من اهمية التمثيل النسوي بها فهي لم تعبر عن قضايا النساء ضمن برامجها بل اقتصرت على المشاغل المهنية بصفة عامة ، اما المنظمات التي لم تتجاوز عوائق تمثيل المرأة ، منها الاتحاد التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري [٦٠]

الخاتمة

تكمن اهمية مشاركة المرأة السياسية في مختلف مستويات صنع القرار في كونها تتيح للمرأة أن تشارك بشكل فعال في تخطيط السياسات وتوجيهها بصورة تخدم المساواة بين جميع المواطنين بشكل عام ، فالمجتمعات لن تتقدم في ظل الارث التاريخي الذي يجعل المجال الخاص مستقراً للمرأة والمجال العام خاص بالرجل ، فالمرأة تتفق مع الرجل في الهدف الانساني الاسمى وهو التكامل ، وقد يعتقد البعض ان لكل من الرجل والمرأة عالمه المستقل به بسبب الاختلاف بينهما ، والحقيقة أن هذا الاختلاف لا يعني وجود مفاضلة بينهما ، بل انهما وجهين لشيء واحد فالرجل والمرأة هما وجها الوجود الانساني .

ومنذ السبعينات من القرن العشرين تضاعفت الجهود الدولية في المنطقة العربية ، وخاصة بعد مؤتمر بكين وذلك لنشر وتدويل قضايا المرأة والاعتراف بحقوقها وخاصة السياسية ، وهذا اثر بشكل واضح على سلوك الدول العربية ومن ضمنها الدول المغربية وخاصة تونس ، إذ صادقت وانضمت الى معظم الاتفاقيات والمواثيق المتعلقة بحقوق المرأة بهدف النهوض بأوضاع المرأة في كافة المجالات ، وقد ترجم ذلك عن طريق التعديلات القانونية التي ادت الى تكريس المساواة بين الجنسين في التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

(٥٨) عزوز بن تمسك ، مصدر سبق ذكره ،ص٤٨.

(٥٩) سهام النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١ .

(٦٠) حفيظة شقير ، محمد شفيق صرصار ، النساء والمشاركة السياسية : تجربة الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٥-٦٢ .

والقضاء على جميع اشكال التمييز النوعي كخطوة لتنفيذ التزاماتها الدولية الخاصة بتمكين المرأة ، وأخذت هذه الدول على عاتقها تنفيذ آلية (الكوتا النسائية) لذلك شهدت السنوات الممتدة من عام ٢٠٠٠ الى غاية عام ٢٠١٦ تزايد مؤتمرات وارقام تواجد المرأة في الحياة السياسية ، لكن رغم ما سجل من تطور ملحوظ على المستوى التشريعي لتفعيل مشاركه المراه في المجال السياسي الا ان الواقع كما لوحظ يشير الى محدودية مشاركتها في الحياة السياسية مع وجود تباين كبير النصوص القانونية وما تعيشه المرأة في الواقع ، إذاً المشكلة الحقيقية لا تكمن في كثرة القوانين بقدر ما تكمن في ذهنية صانع القرار الذي لحد الآن لم يستطع التخلص من النظرة التقليدية النمطية عن المرأة ودورها في المجتمع ، وهذا يشير الى صحة القول الجازم بأن وجود المرأة في الحياة السياسة ما هو الا مجرد ديكور لإضفاء الشرعية على انظمة الحكم ، إذ ظلت المرأة أقلية سياسية رغم انها تشكل اكثر من نصف السكان .